

الجلسة السابعة: الآفاق السياسية والتنمية المستقبلية



رئاسة الجلسة: جميل هلال

الخطاب الفلسطيني الرسمي بين الثوابت الفلسطينية والضغوط الدولية والعربية

صائب عريقات

وزير شؤون المفاوضات (سابقاً)

استعرض صائب عريقات المتغيرات العالمية والعربية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، وأكد أن الإصلاح وبناء المؤسسات وإتباع النهج الديمقراطي هو الطريق الأقرب نحو الدولة الفلسطينية المستقلة والحفاظ على الثوابت الوطنية.

وتساءل عريقات: في ظل كل هذه المتغيرات، هل ستكون القضية الفلسطينية بطاقة ائتمان، الكل يسحب منه في المنطقة، ومن ثم يتأثر الرصيد بين الثابت والمتغير؟ هناك تغييرات كبيرة جداً حدثت، حتى فيما يتعلق بالنظام الدولي بشكل عام.

وأضاف إن «ملاحم التغييرات قادمة على المنطقة العربية، التي لا تستطيع الاستمرار بنظمتها الحالية، ولا يمكن أن تكون كما كانت عليه، لذلك نشهد بدايات طلب رسمي من بعض الدول الكبرى بضرورة القيام بتغيير وإصلاح المناهج التعليمية، والنظام السياسي، والديمقراطية، وأنا شخصياً لست ضد الديمقراطية واعتبر أن أي شخص يقول إن العرب غير مستعدين للديمقراطية هو إنسان عنصري».

وقال «أنا كمواطن عربي فلسطيني، سئمت من الغرب في تعامله مع صدام حسين، كديكتاتور جيد عندما يعلن الحرب على إيران، وديكتاتور سيء عندما يجتاح الكويت».

واستطرد عريقات: السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستستمر هذه القوى العظمى - بعد أن أصبحت حدودها في المنطقة العربية - في رؤية منطقة الشرق الأوسط بعيون ما قبل نيسان ٢٠٠٣؟ فقد استندت السياسة الأميركية في التعامل مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، دائماً، إلى سياسة ما هو ممكن وليس ما هو مطلوب، ودأبت على أن تأخذ بعين الاعتبار رئيس الوزراء الإسرائيلي، وما يستطيع عمله، وما لا يستطيع عمله، وهذا ما خلق العراقيل التي تواجه عملية السلام.

وفي تطرقه للوضع الداخلي الفلسطيني، قال عريقات: الشعب الفلسطيني سعى لبناء لكيان سياسي يقوم على

أساس الديمقراطية ومشاركة المواطن في الحكم، واعتماد الأطر الناظمة وليست الضاغطة للحكم، والتحدي الآن كبير جداً، فإذا استمر الشعب الفلسطيني في نهج الإصلاحات والديمقراطية والمشاركة في الحكم، وبناء المؤسسات، اعتقد أن هذه ستكون نقطة ارتكاز من الصعب أن تضعف الشعب الفلسطيني.

وأضاف: المشكلة القائمة لدينا والواجب مواجهتها، تتلخص بأن هناك فرقا شاسعا بين التعددية السياسية التي نطمح لتحقيقها، وبين تعدد السلطات الذي نعيشه، فلا أحد يناقش في شرعية حق المقاومة، ولكن هل هذا الحق يقود إلى تعدد سلطات تقرر كل منها شكل وزمن وتوقيت المقاومة بمعزل عن التغييرات الحاصلة في منطقة التفاعل، والتي يمكن لأقل حركة منها أن تنعكس سلباً على ما يريد هذا الشعب تحقيقه من المقاومة، ومن غيرها؟

وأوضح أن «تعدد السلطات هو محرقة الأمم والشعوب، وقاد إلى انهيار امبراطويات في القدم، وحدثنا لدينا العديد من الأمثلة، ومنها لبنان قبل عقدين من الزمن، والجزائر، وأفغانستان».

وتابع: الاحتكام لصناديق الاقتراع يعني الانتقال السلمي للسلطة بطريقة منظمة وسلمية، فهناك أحزاب وبرامج سياسية تطرح في الانتخابات، ومن يفوز بغالبية الأصوات تكون له السلطة، لذلك لا داعي للانتقائية في المواقف على هذا الصعيد، بمعنى أن يشارك فصيل أو قوة سياسية في صندوق ويقاطع صندوقاً آخر، يجب التركيز على ما هو مطلوب فلسطينياً.

وقال عريقات: الإصلاح بكافة أشكاله وبناء المؤسسات هو وفاء للشهداء والجرحى والأسرى، وعلينا أن نواجه الحقائق، وأن نكف فوراً عن التلاعب بتضحيات هذا الشعب عبر مسميات نتيجتها الحقيقية هي تعدد سلطات يندرج بحرب أهلية.

وأردف أن «خوض الشعب الفلسطيني للانتخابات الرئاسية واختياره رئيساً للسلطة الوطنية من بين سبعة مرشحين، حدث مهم وعنوان للجميع»، منوهاً إلى أن هذه الانتخابات جعلت الولايات المتحدة «ترى أن هذا هو الطريق الفلسطيني في الديمقراطية وبناء المؤسسات والمحاسبة والشفافية،

والاحتكام لصناديق الاقتراع لنقل السلطة. إذن، عندما يتحدث الرئيس جورج بوش عن شرق أوسط كبير لن يحتاج إلى إرسال جندي واحد لاجراء انتخابات فلسطينية على عكس ما جرى في العراق، وقبلها في أفغانستان، وعلى الرئيس بوش أن يعرف أن الديمقراطية والاحتلال متوازنان لا يمكن أن يتعايشا، فالاحتلال ياكل الديمقراطية ويدمرها».

وتساءل عن طبيعة السياسة التي ستعتمدها الولايات المتحدة، وهل ستعمل وفقاً لمصالحها في تحويل رؤية الرئيس بوش إلى مسار سياسي واقعي، أخذاً بعين الاعتبار أن كل سياسات إسرائيل من استيطان ومصادرة للأراضي وتهويد للقدس، وما إلى ذلك، تنهش في كيان أية عملية سياسية ذات مغزى مستقبلاً؟

وفي هذا السياق، استعرض عريقات المشروع، الذي تسعى إسرائيل إلى خلقه على أرض الواقع، موضحاً أن هذا المشروع «لا يحتاج إلى تفكير عميق أو عبقرية فذة في معرفته، فغزة كان يحلم كل رئيس وزراء إسرائيلي أن يصحو ليرى أنها غرقت في البحر، أما ما تبقى فهو السيطرة على ما بات داخل الجدار في الضفة الغربية، وإسقاط كل ملفات القدس والحدود واللجائن، ومن ثم الخروج بحل يتلخص بدولة ذات حدود مؤقتة ضمن مرحلة انتقالية طويلة الأمد».

وأكد أن هذا المشروع «حصل تقريباً على موافقة الولايات المتحدة في ١٥ نيسان الماضي، عندما ارتأى الرئيس بوش لنفسه أن يكون كبيراً للمفاوضين الفلسطينيين، وأن يقرر لإسرائيل الاحتفاظ بكتل استيطانية وإسقاط حق العودة، وما إلى ذلك، وهذا يعتبر لاغياً وباطلاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ليس لأننا نريد تحدي الولايات المتحدة الأميركية، فالشعب الفلسطيني لا يملك القدرة على ذلك، ولكن لأن الرئيس بوش لا يستطيع التفاوض باسم الشعب الفلسطيني، فهو يستطيع التنازل عن أجزاء من نيويورك أو تكساس، وليس فلسطين، ولذلك فإن كلامه لا يخلق حقاً أو التزاماً بالنسبة لنا».

وذكر عريقات أن «إسرائيل ستسرع بتقديم هذا المشروع، الذي يهدف إلى نسف ليس فقط خارطة الطريق، ولكن أيضاً كل قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨)، وكل القرارات

ذات العلاقة، الأمر الذي يعني تحويل نهج المفاوضات إلى إملاءات».

وأوضح أن «إسرائيل تعمل، منذ عام ١٩٩٣ وحتى اليوم، على خفض سقف توقعات الشعب الفلسطيني، ولو استطاعت وضع حاجز أمام كل بيت لفعلت، لكن هذا لن يجعلنا ندعن ونتخلى عن ثوابتنا الوطنية».

وقال: هذا الأمر يقودنا إلى نقاط الارتكاز الفلسطينية في الأقليم العربي، والتمسك بما تم إقراره في قمة بيروت في نيسان ٢٠٠٢، بحيث تكون قرارات المؤتمر سقفاً ونقطة ارتكاز عربية فلسطينية. وبصراحة، لا يتدخل الفلسطينيون عندما تقوم أية دولة عربية بإقامة علاقات مع إسرائيل وأميركا، لكن يجب أن لا يكون ذلك على حساب قرارات قمة بيروت العربية».

وأشار إلى أن «الشعب الفلسطيني يلعب دوراً كبيراً جداً، فالفوضى والفلتان الأمني، ومحاكم الشوارع وإعدام فلسطينيين في الشارع، تحت مسميات لها أول وليس لها آخر، هذه كلها نقاط قوة في مشروع شارون يقدمها كتبريرات لعدم وجود نظام وشريك فلسطيني كي يحقق ما يريد».

وأكد أنه «في ظل وجود نقاط ارتكاز داخلية فلسطينية قوية، مثل استتباب الأمن، والديمقراطية، وبناء المؤسسات، ستكون هناك فرص كبيرة لبناء أكبر قدر ممكن من التحالفات».

وأكد أنه «لا يوجد حليف في العالم لديه قدرة على تحمل مجتمع بعدة سلطات، لا أوروبا ولا الدول العربية، ولا بد أن نعرف حدود امكانياتنا جيداً، فليست هناك امكانية لشق شارع، مثلاً، في أية مدينة فلسطينية دون مساعدة أوروبية أو يابانية».

ونوه إلى أن «الجانب الإسرائيلي يعلم أننا لا نملك سلاحاً أو صواريخ، وأننا نريد السلام، لكن هذا السلام لن يكون بأي ثمن، بل بناء على الثوابت الفلسطينية، وهي الدولة على حدود ٦٧ وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين حسب القرار ١٩٤، وهذا ما يجب حمايته، بل وعلينا القيام بكل ما يتطلب منا داخلياً وعربيّاً ودولياً للحفاظ على ذلك، ليس لأن ذلك يعكس الثوابت الوطنية، فقط، بل ولأنه لا إمكانية لوجود حل بغير تلك المعادلة».